المحتويات

المقدمة 9

الباب الأول
النظرية العامة في التفسير الدستوري

الفصل الأول: معنى التفسير ونطاقه 15

المبحث الأول: معنى التفسير 16

المطلب الأول: معنى التفسير اللغويّ والاصطلاحي 16

المطلب الثاني: تمييز التفسير عما يقترب من معناه 18

المبحث الثاني: نطاق التفسير الدستوري 23

المطلب الأول: التقيد بالوظيفة التفسيرية 23

المطلب الثاني: التقيد بمقاصد التفسير وأغراضه 24

الفصل الثاني: مذاهب التفسير الدستوري 29

المبحث الأول: مذهب التفسير الحرفي 30

المطلب الأول: الطرائق التفسيرية لمذهب التفسير الحرفي 30

الفرع الأول: الوصول إلى الإرادة الحقيقية 31

الفرع الثاني: الوصول إلى الإرادة المفترضة (المحتملة) 33

المطلب الثاني: موقف الفقه القانوني من مذهب التفسير الحرفي 34

المبحث الثاني: مذهب التفسير التاريخي أو الاجتماعي 37

Scanned by CamScanner

المبحث الثالث: مذهب التفسير العلمي الحر 42
الفصل الثالث: جهات التفسير الدستوري 49
المبحث الأول: التفسير التشريعي للدستور 50
المطلب الأول: تفسير المشرع الدستوري من خلال المذكرات التفسيرية 50
المطلب الثاني: تفسير المشرع الدستوري من خلال النصوص الدستورية 53
المطلب الثالث: تفسير المشرع العادي للدستور 55
المبحث الثاني: تفسير المؤسسات الدستورية للدستور 58
المبحث الثالث: التفسير القضائي للدستور 63
المطلب الأول: موقف الفقه الدستوري من التفسير القضائي للدستور 63
الفرع الأول: الاتجاه الفقهي المعارض للتفسير القضائي للدستور 64
الفرع الثاني: الاتجاه الفقهي المؤيد للتفسير القضائي للدستور 67
المطلب الثاني: المحكمة المختصة في تفسير الدستور 69
الفصل الرابع: أسباب التفسير الدستوري 75
المبحث الأول: غموض النصوص الدستورية 78
المطلب الأول: حالات الغموض الدستوري 79
الفرع الأول: حالة الغموض اللفظي 80
الفرع الثاني: حالة الغموض النصي 82
المطلب الثاني: أسباب الغموض الدستوري 84
الفرع الأول: الغموض بسبب الصياغة المرنة 85

منشورات زين الحقوقية
Scanned by CamScanner

الفرع الثاني: الغموض بسبب الصياغة المبهمة 89
الفرع الثالث: الغموض بسبب الصياغة المتذبذبة 92
الفرع الرابع: الغموض بسبب عدم اعتماد الدستور الحدود التفسيرية 93
المبحث الثاني: تعارض النصوص الدستورية 101
المطلب الأول: التعارض المعاصر لإصدار الوثيقة الدستورية 102
المطلب الثاني: التعارض اللاحق لإصدار الوثيقة الدستورية 103
المبحث الثالث: نقص النصوص الدستورية 108
المطلب الأول: النقص الدستوري بسبب فقدان الحكم في الدستور 109
المطلب الثاني: النقص الدستوري بسبب فقدان لفظ أو عبارة في الدستور 111
الفصل الخامس: وسائل التفسير الدستوري 115
المبحث الأول: وسائل التفسير الداخلية 118
المطلب الأول: وسائل التفسير الداخلية الأصلية (الوسائل الأساسية) 118
الفرع الأول: ألفاظ النصوص الدستورية وتأثيرها الدلالي (الخاص والعام) 119
الفرع الثاني: دلالات النصوص الدستورية (دلالة المنطوق، ودلالة المفهوم) 129
الفرع الثالث: حكمة النصوص ومقاصدها (المنطق التواصلي) 139

Scanned by CamScanner

المطلب الثاني: وسائل التفسير الداخلية الإستثناسية (الوسائل الاحتياطية) 144
الفرع الأول: وسيلة تقريب النصوص الدستورية 144
الفرع الثاني: تفسير الدستور من خلال الديباجة 147
الفرع الثالث: تفسير الدستور من خلال الهيكل العام للدستور 148
الفرع الرابع: تفسير الدستور من خلال المبادئ العامة للدستور 150
المبحث الثاني: وسائل التفسير الخارجية 153
المطلب الأول: وسائل التفسير الخارجية الأصلية (الوسائل الأساسية) 153
الفرع الأول: تفسير الدستور من خلال الأعمال التحضيرية 154
الفرع الثاني: تفسير الدستور من خلال المصدر التاريخي 156
المطلب الثاني: وسائل التفسير الخارجية الاستثناسية (الوسائل الاحتياطية) 165
الفرع الأول: تفسير الدستور من خلال مفهوم العدالة 165
الفرع الثاني: تفسير الدستور من خلال القانون الدولي 167
الفرع الثالث: تفسير الدستور من خلال القانون الأجنبي 170

الباب الثاني
المحكمة الاتحادية العليا، واتجاهاتها، ومذاهبها في التفسير الدستوري

الفصل الأول: تأسيس المحكمة الاتحادية العليا واختصاصاتها 175
المبحث الأول: تأسيس المحكمة الاتحادية العليا 176

Scanned by CamScanner

المطلب الأول: المرحلة السابقة لتأسيس المحكمة الاتحادية العليا 176
الفرع الأول: المحكمة العليا في ظلّ القانون الأساسي العراقي (دستور 1925) 177
الفرع الثاني: المحكمة الدستورية العليا في ظل دستور (21 أيلول 1968) 179
المطلب الثاني: المحكمة الاتحادية العليا في ظلّ قانون إدارة الدولة لسنة 2004 الملغي 180
المطلب الثالث: المحكمة الاتحادية العليا في ظلّ دستور جمهورية العراق لسنة 2005 النافذ 182
المطلب الرابع: استقلال المحكمة الاتحادية العليا 183
الفرع الأول: استقلال المحكمة الاتحادية العليا في ظلّ قانون إدارة الدولة العراقية لسنة 2004 الملغي 184
الفرع الثاني: استقلال المحكمة الاتحادية العليا في ظلّ دستور جمهورية العراق لسنة 2005 النافذ 188
المبحث الثاني: اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا 197
المطلب الأول: اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا على وفق قانونها رقم (30) لسنة 2005 198
المطلب الثاني: اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا على وفق دستور العراق لسنة 2005 النافذ 199
الفرع الأول: تأثير التحديد الدستوري لاختصاصات المحكمة الاتحادية في اختصاصاتها المحددة في القانون .. 201
الفرع الثاني: تأثير اختصاص المحكمة الاتحادية بتفسير الدستور في إمكانية المؤسسات الدستورية بتفسيره 204

Scanned by CamScanner

الفرع الثالث: تأثير منح المحكمة الاتحادية تفسير الدستور
في إمكانيتها بتفسير القانون العادي 209

الفصل الثاني: قنوات المحكمة الاتحادية العليا في تفسير دستور جمهورية
العراق لسنة 2005 213

المبحث الأول: الحجج النظرية بتعدد قنوات التفسير الدستوري 214

المبحث الثاني: الحجج العملية بتعدد قنوات التفسير الدستوري 218

المطلب الأول: تفسير المحكمة الاتحادية للدستور
من خلال الدعوى الدستورية 218

الفرع الأول: تفسير النصوص الدستورية الصريحة
من خلال الدعوى الدستورية 219

الفرع الثاني: تفسير المبادئ الدستورية العامةمن خلال
الدعوى الدستورية 223

المطلب الثاني: تفسير الدستور من خلال تمييز قرارات
محكمة القضاء الإداري 226

الفرع الأول: تفسير النصوص الدستورية الصريحة
من خلال الطعون التمييزية 227

الفرع الثاني: تفسير المبادئ الدستورية العامة
من خلال الطعون التمييزية 230

المبحث الثالث: الآثار المترتبة على تتعدد قنوات
التفسير الدستوري 233

المطلب الأول: تفرق قرارات التفسير الدستوري وتشتتها 233

المطلب الثاني: عدم توحيد المنهج التفسيري للمحكمة 236

الفصل الثالث: صفات قرارات المحكمة الاتحادية
وتكييفها القانوني 241

Scanned by CamScanner

المبحث الأول: صفات قرارات المحكمة الاتحادية 242
المطلب الأول: بتات قرارات المحكمة الاتحادية 243
المطلب الثاني: إلزامية قرارات المحكمة الاتحادية
من حيث الزمان 248
المطلب الثالث: حجية قرارات المحكمة الاتحادية
على الأشخاص 252
الفرع الأول: حجية قرارات المحكمة الاتحادية على
السلطات كافة 253
الفرع الثاني: حجية قرارات المحكمة الاتحادية على
المحكمة ذاتها 256
المبحث الثاني: توصيف قرارات المحكمة الاتحادية التفسيرية 258
المطلب الأول: التوصيف الدستوري والقانوني لقرارات
المحكمة الاتحادية التفسيرية 259
المطلب الثاني: توصيف المحكمة الاتحادية العليا
لقراراتها 261
المطلب الثالث: موقف الفقه الدستوري من توصيف
قرارات القضاء التفسيرية 266
الفصل الرابع: إجراءات المحكمة الاتحادية العليا
في التفسير الدستوري 269
المبحث الأول: إجراءات المحكمة الاتحادية في المرحلة السابقة
لنفاذ دستور العراق لسنة 2005 271
المطلب الأول: إجراءات المحكمة الاتحادية في قانون
إدارة الدولة لسنة 2004 الملغي 271
المطلب الثاني: تنظيم إجراءات المحكمة الاتحادية

Scanned by CamScanner

في قانونها رقم (30) لسنة 2005 النافذ 274
المطلب الثالث: تنظيم إجراءات المحكمة الاتحادية في
نظامها الداخلي رقم (1) لسنة 2005 النافذ 277
المبحث الثاني: تنظيم إجراءات المحكمة الاتحادية خلال
المرحلة اللاحقة: لنفاذ دستور العراق لسنة 2005 288
المطلب الأول: أصحاب المصلحة المنصوص عليهم
في دستور العراق: لسنة 2005 صراحة 289
المطلب الثاني: أصحاب المصلحة المشار إليهم إشارة 292
المطلب الثالث: أصحاب المصلحة غير المنصوص عليهم 294
الفرع الأول: صاحب المصلحة بتقديم طلب التفسير
الدستوري 295
الفرع الثاني: آلية تقديم طلب التفسير الدستوري 297
المبحث الثالث: اتجاهات المحكمة الاتحادية العليا المرتبطة
بإجراءات التقاضي ونظر الطلبات 300
المطلب الأول: اتجاهات المحكمة الاتحادية بتحديد
نصاب انعقاد المحكمة واتخاذ القرارات 300
المطلب الثاني: اتجاهات المحكمة الاتحادية بتحديد
المصلحة بتقديم الدعاوى والطلبات 301
الخاتمة 307
المراجع 313

Scanned by CamScanner